كشف الزور والبهتان
في
حلف الكهنة والسلطان

نشرة حول بيان العلماء بالأزهر في 1/1/1989

من إصدارات جماعة الجهاد بمصر

أعدت بأشراف الشيخ أيمن الظواهري

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.
{يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون}.
{يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا}.
{يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما}.

أما بعد؛

كشف الزور والبهتان في حلف الكهنة والسلطان
أيها الأخوة المسلمون:

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

فإن من عجائب مصر التي لا تنتهي ومصائبها التي تترك الحليم حيران هذا الحلف الآثم الذي قام بين علماء السوء والسلطان في محاولة منهم لإنقاذ ما تبقى من النظام وستر عورته، فكان هذا البيان الذي صدر في 1/1/89 - من مجموعة من علماء الأزهر في وسط النكد الذي يعيشه الشعب المصري من كل جانب عقوبة لنبذه لأحكام الله وعدم أخذه على يد الطغاة حتى لقد كتب الصحافي حلمي سلام في [مجلة آخر ساعة بتاريخ 24/12/1988] تحت عنوان "يا صبرك يا رئيس الوزراء" قال:

"كتب الصحافي إسماعيل النقيب في يومياته بالأخبار في 3/10/1988 تحت عنوان " بيان هام إلى الرأي العام " جاء فيه: لنعترف جميعا أننا جميعا أصبحنا من الخائفين - ثم ذكر جرائم الاغتصاب وخطف الصغيرات والمخدرات إلى أن قال - حملت مخاوفي هذه وألقيتها على مسامع الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء، قلت له: لماذا لا تكون المحاكمات سريعة ويتم تنفيذ الأحكام بالإعدام علنا في تجار المخدرات ومغتصبي الإناث وخاطفي الصغيرات؟ قال الدكتور صدقي: سيادة القانون!! قلت في غضب مشتعل: أي قانون هذا الذي لا يحمي المجتمع!! قال الدكتور صدقي: تستطيع أن تكتب مرة ومرة حتى تصبح القضية (قضية رأي عام) وعندئذ نستجيب إلى ما تريد!!."

قال حلمي سلام: "ومن هنا نتبين رأى السيد رئيس الوزراء في هذه (القضية الغول)". ثم سرد الصحافي حلمي سلام العديد من قصص جرائم الاغتصاب لصغيرات وكبيرات متزوجات وغير متزوجات وطالب المسئولين بتنفيذ ما أجمع عليه الجميع من وجوب تنفيذ أحكام الإعدام علنا في المجرمين.

هذا الكلام - أيها الأخوة الأحبة - يبين لنا مدى الفزع والهلع الذي تحياه كل أسرة في مصر اليوم. والذي جعل شعب مصر يطالب بالأحكام الرادعة التي شرعها الله سبحانه لصيانة خَلْقِه {ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير} وصدق الله تعالى القائل: {سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق} [فصلت].

الآن عندما عبثت يد الإجرام بالأعراض وأصبح كل إنسان مهدداً في نفسه، تبين للناس أن شريعة الله وأحكامه هي الحق.

ثم ننتقل من كارثة الخوف والفزع إلى كارثة الجوع والعري والتشرد ومشكلة الإسكان ومشكلة البطالة وأمراضها ومشكلة المواصلات والمخدرات التي تفتك بالصحة والأموال إلى آخر ما يتعلق بالكارثة المالية بمصر، وبالنظر إلى الأرقام والإحصائيات نجد أن الأسعار ارتفعت بمعدل 800 % من عام 80 إلى عام 88، وبلغت ديون الحكومة خمسين ألف مليون دولار، وانخفضت قيمة الجنيه المصري ليصل سعر الدولار إلى 3 جنيهات، ووصل استيراد الغذاء إلى 80 % من المستهلك أي أن كل عشرة أرغفة خبز منها ثمانية مستوردة من الخارج، ومخزون الدولة من الغذاء لا يكفي ثلاثة أشهر فهي تحت رحمة أمريكا وقمحها باستمرار، وأبشع من هذا ما صرح به أحمد أبو الفتح من أن بنك (مورجان جرانتي ترست) الأمريكي وبنك التصدير الدولي الأمريكي قاما بإجراء دراسة حول القروض الدولية المعطاة لمصر تبين منها: أن 35% إلى 45% من أموال هذه القروض يتم تهريبها إلى الخارج!!. وبالإضافه إلى ما سبق فإن مصر تنتظر المزيد من الكوارث الاقتصادية إذ وافقت حكومتها على شرط صندوق النقد الدولي لاستمرار القروض لمصر وذلك في زيارة الرئيس الأخيرة لأمريكا وقد مَهَّد لهذا الوزير عاطف عبيد.

أما شروط الصندوق فمنها تجميد المرتبات لمدة خمس سنوات، وإلغاء المنح والمزايا الإضافية للعاملين بالحكومة والقطاع العام، وإلغاء الدعم على السلع والخدمات، وتخفيض العمالة بنسبة 10% سنويا بالحكومة و 5% بالقطاع العام، والتراجع عن سياسة مجانية التعليم، ورفع أسعار الطاقة كالكهرباء ومواد الوقود، ووقف إقامة مشروعات جديدة واستكمال المتوقف. هذه بعض

شروط صندوق النقد الدولي وقد وافقت عليها الحكومة المصرية لتُلْقِى مزيدا من المشقَّة على الشعب المصري المطحون والذي يفسر لنا كل هذه الكوارث النازلة بمصر هو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه) رواه أبو داود والترمذي عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه وإسناده صحيح.

فهذا الخوف وهذا الجوع الَّذين حَلاَّ بمصر هما عقوبة من الله تعالى أنزلها بالناس لَمَّا لم يأخذوا على أيدي الحكام الكافرين المرتدين الذين طغوا في البلاد فأكثروا فيها الفساد، قال تعالى: {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون}، وقد فصلنا القول في هذا في نشرات سابقة لنا وأن هؤلاء الحكام المرتدين جهادهم واجب على كل مسلم، فلما قعد المسلمون بمصر عن هذا الجهاد الواجب ابتلاهم الله بهذه الكوارث مصدقا لقوله الفصل: {يا أيها الذين آمنوا مالكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل، إلا تنفروا يعذبكم عذابا أليما ويستبدل قوما غيركم ولا تضروه شيئا والله على كل شيء قدير} [التوبة].

فما يصيب الناس من الكوارث بمصر هو بسبب قعودهم عن الجهاد الواجب عليهم جميعا وهو شيء من العذاب في قوله تعالى: {إلا تنفروا يعذبكم عذابا أليما}. فإذا أصابك الرعب من أن تترك ابنتك أو أختك أو زوجتك تسير في الشارع معرضة للاغتصاب، فتذكر قول الله تعالى {إلا تنفروا يعذبكم عذابا أليما}. وإذا وقفت الساعات الطوال في طابور شراء الخبز أو انحشرت في وسائل المواصلات فتذكر قول الله تعالى: {إلا تنفروا يعذبكم عذابا أليما}. وإذا أصابك الجوع أنت وأولادك أو رأيت اللحم ولم تستطع شراءه فتذكر قول الله تعالى: {إلا تنفروا يعذبكم عذابا أليما}. وإذا أصابتك البطالة أو أصابت أولادك فجلسوا في البيت سنوات قبل أن يجدوا عملا بعد سنوات التعليم الطوال فتذكر قول الله تعالى: {إلا تنفروا يعذبكم عذابا أليما}. إذا ضاعت حقوقك وتلطَّمت في ساحات المحاكم السنوات الطوال دون جدوى، أو رأيت أنك لا تقضي أي معامله في مصر إلا بالرشوة فتذكر قول الله تعالى: {إلا تنفروا يعذبكم عذابا أليما}. وإذا رأيت وعلمت أن قوات الإرهاب الحكومي غَزَت ودَمَّرت قرية الكوم الأحمر بالجيزة واستباحتها ونهبتها، فتذكر قول الله تعالى: {إلا تنفروا يعذبكم عذابا أليما}. وتذكر قول الله تعالى: {وما أصابك من مصيبة فبما كسبت أيديكم} [الشورى].

فلا يَحسبَنَّ المسلم أنه بقعوده عن الجهاد الواجب عليه قد نجا من بطش الحكام الكافرين وجنودهم وإفسادهم، فإن الله سبحانه قد توعد القاعدين عن الجهاد بالعذاب الأليم وإن الله يولي بعض الظالمين بعضا بما كانوا يكسبون.

وسط هذه المحن أيها الأخوة الأحبة: لما أدركت طائفة من المسلمين بمصر هذا الواجب الشرعي وشرعت في الجهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جمع الكفر جنده وأعوانه في صعيد واحد لإجهاض هذا الجهاد المبارك، كما قال الله تعالى: {وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ليمكروا فيها وما يمكرون إلا بأنفسهم وما يشعرون} [الأنعام].

ويقوم أئمة الكفر في مصر بالعمل على عدة محاور لإجهاد حركة الجهاد, هذه المحاور لخصها اللواء ممدوح برعي مدير أمن القاهرة في حوار مع [مجلة المجلة - العدد 467 -] فقال: "المسئولية هنا مشتركة بين أجهزة الدولة, وليست محصورة في وزارة الداخلية فقط، فهناك دور لوزارة التربية والتعليم ودور آخر لوزارة الإعلام, وللأزهر الشريف وعلمائه فضلا عن وزارة الأوقاف والدعاة, ثم أخيرا يأتي دور الداخلية التي تتصدى لأي خروج على الشرعية، على أن دور باقي الجهات يأتي في البداية للوقاية من أي موجة تطرف سواء تأتى من الخارج أو الداخل، وقد أصدر الأزهر الشريف بيانه حول هذه العناصر، كما أعلن كبار علماء مصر رأيهم في العنف وتكفير المجتمع".

وهذه الخطة الشيطانية لاستنفار كافة أجهزة الدولة لقمع الجهاد تشبه خطة فرعون المذكورة في قوله تعالى: {فأرسل فرعون في المدائن حاشرين إن هؤلاء لشرذمة قليلون وإنهم لنا لغائظون وإنا لجميع حاذرون} [الشعراء].

وبالإضافة لكلام ممدوح برعي تقرأ في [جريدة الإتحاد الظبيانية – عدد: 18/1/1989]: "تعبئة فقهية في مصر ضد التطرف الديني: ذكر المراقبون أن الحكومة المصرية تسعى إلى تعبئة كل السلطات الفقهية بهدف إفقاد الحركات الإسلامية المتطرفة اعتبارها في نظر الرأي العام وهي تعمل على إشراك الإخوان المسلمين المناهضين للتطرف في هذه الحملة" انتهى. وبناء على هذا شرع وزير الأوقاف في تشكيل لجنة من الكهنة والسفهاء لإصدار بيان لإدانة التطرف، يقول البيان:

"إن الإصلاح الذي ينشده الإسلام للمجتمع في شئونه كلها، يعتمد أول ما يعتمد على الإقناع والتربية والحوار العاقل، ويرفض رفضا حاسما اللجوء إلى العنف أو الإكراه أو استباحة حقوق الآخرين باسم الدين, وقد وضعت الشريعة الغراء طرقا واضحة لتغيير العوج والانحراف ليس منها الاتهام بالكفر أو الطفرة في بلوغ الهدف وذلك ما عنته الآية الكريمة في قوله تعالى: {ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادلهم بالتي هي أحسن} ولقد تعددت الأحاديث النبوية الشريفة التي تنهى عن تكفير المسلم، ومن ذلك ما أخرجه البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما، فإن كان كما قال وإلا رجعت عليه). وأخرج البخاري ومسلم أيضا عن أبي ذر - رضي الله عنه - أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من دعا رجلا بالكفر أو قال: عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه أي رجع عليه) ونحن نعتقد في إيمان المسئولين بمصر بأنهم لا يردون على الله حكما ولا ينكرون للإسلام مبدأ، وإنهم يعملون على أن تبلغ الدعوة الإسلامية مداها، تحقيقا وتطبيقا, ولكن انتظار الظرف المناسب هو الذي يدعو إلى التريث, ولذلك نوجه إلى جمهور الشباب أن يكون وَقَّافا عند حدود الله وأن يبتعد عما يسيء إلى الإسلام، وأن يدرك أن التغيير الذي طالبت به الشريعة يكون على مراحل رتيبة فصلها الحديث الصحيح الذي يقول: (من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه...).

وقد اتفق العلماء على أن تغيير المنكر باليد واجب على ولي الأمر وعلى كل إنسان في حدود ولايته, وأن تغيير المنكر إذا أدى إلى مفسدة أشد كان التوقف واجبا، لأن إباحة تغيير المنكر بغير ضوابط يؤدي إلى شيوع الفوضى في المجتمع ويضر بمصلحة الدين والوطن, ولأنه من الثابت شرعا أن تنفيذ الحدود إنما هو من حق الحاكم أو من ينيبه، ولم يحدث ولا في العهد النبوي ولا في عهود الصحابة، ولا من جاء بعدهم أن نصبت جماعة نفسها لتنفيذ الحدود والأحكام بدون إذن من الحاكم الشرعي، بل الثابت في كل العصور أن الذي يقوم بتنفيذ الحدود وتغيير المنكر باليد هم أولياء الأمور وحدهم ونحن على استعداد بوصفنا دعاة إلى الله أن نجلس مع كل من لديه شبهة أو فكر مخالف لكي نوضح له الحق ونرشده إلى الطريق القويم, وثقتنا كبيرة في دولتنا أن تزداد حرصا على إحقاق الحق وإبطال الباطل وتدعيم الفضائل والقيم الدينية والخلقية لأن ذلك يؤدى إلى سعادة الفرد والجماعة."

توقيع:
* الشيخ محمد الشعراوي
* الشيخ محمد الغزالي
* د. يوسف القرضاوي
* الشيخ عبد الله المشد
* الشيخ محمد زكي إبراهيم
* د. عبد المنعم النمر
* د. محمد الطيب النجار
* الشيخ عطيه صقر.

ولم يستح الذين أصدروا البيان من أن يقولوا: إنهم ليسوا من علماء السلطة ولا من رجال الشرطة [الأخبار 2/1/1989], رغم قول وزير الأوقاف محجوب إنه هو الذي اختارهم، وفي [جريدة الأهرام 19/1/1989 – ص: 11] في حوار مع الغزالي سئل: "يقال إن وزير الأوقاف كان وراء البيان الذي أعلنه فضيلة الشيخ الشعراوي؟ فأجاب الغزالي: افرض أن وزير الأوقاف تفاهم معنا وقال أريد أن أعرف موقف العقلاء من حملة الدعوة الإسلامية في مسالك بعض الذين يرتكبون أخطاء في أسلوب الدعوة أو في فهمها، فهل يكون الوزير مخطئا عندما يسألنا في شيء من رسالتنا" انتهى.

وهذا في حد ذاته - أيها الأخوة المسلمون - يجعل شهادة هؤلاء مردودة من الناحية القضائية الشرعية للتهمة والعمالة, وهذا كاف في رد بيانهم المشئوم بكل ما فيه.

ولكنا من منطلق وجوب كشف ضلالات الزائغين حتى لا يضل بسببها أحد من المسلمين, سنرد على أهم عناصر هذا البيان المشئوم, وقبل أن نرد على ضلالات عملاء الطاغوت الذين يخدعون المسلمين باسم الإسلام، نود أن نذكر الأخوة الأحبة مسألتين هامتين من مسائل أصول الفقه سدا لباب التلاعب بأحكام الدين وبنصوصه:

المسألة الأولى: وهي أن أدلة الأحكام الشرعية المتفق عليها عند جمهور علماء المسلمين من السلف والخلف أربعة:
القرآن وسنة النبي صلى الله عليه وسلم والإجماع المعتبر والقياس الصحيح.

هذه هي التي تقوم بها الحجة على الناس، وكما ترى فإنه ليس من الأدلة الشرعية قول فلان أو فلان من الناس ولو كان من أكابر العلماء ما لم يستند قوله على أحد الأدلة السابقة، حتى إن قول الصحابي مختلف في قبوله على تفصيل تجده بأصول الفقه فما بالك بقول الشعراوي أو الغزالي، والضابط لهذا كله هو قول الله تعالى: {فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر} [النساء]. وهذه الآية هي الحاكم بيننا وبين عملاء الطاغوت، فما خالف الكتاب والسنة فهو باطل ومردود لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رَدٌّ) متفق عليه.

أما المسألة الثانية: وهي في غاية الأهمية، وهي أن حكم الشريعة في أي مسألة من المسائل لا يؤخذ من نص واحد إذا كان في المسألة عدة نصوص بل ينبغي أن يؤخذ الحكم من مجموع النصوص والأدلة بالجمع بينها، ولنوضح هذا للأخوة الأحبة نضرب مثالا بمسألة الهجرة ورد فيها قول النبي صلى الله عليه وسلم: (لا هجرة بعد الفتح) فهل يستدل بهذا الحديث على عدم وجوب الهجرة، لا، فقد صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: (أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين), وقال صلى الله عليه وسلم: (لا تنقطع الهجرة مادام العدو يقاتل)، فطالما وردت عدة نصوص في المسألة يجب ذكرها جميعا ثم الجمع بينها، أما أن يستدل ببعض النصوص ويُغْفَل بعضها عمدا فهذا من الإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعضه.

وفي المثال السابق يكون (لا هجرة بعد الفتح) أي لا هجرة إلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد فتح مكة وذلك في حياته صلى الله عليه وسلم، وكذلك لا هجرة من بلد فتحه المسلمون وعلاه حكم الإسلام في كل زمان، وتبقى النصوص الأخرى مثل (أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين) يبقى هذا موجبا للهجرة على كل مسلم من دار الكفر إن استطاع ذلك.

والعالم الأمين يذكر لك نصوص المسألة وينزل كل نص منزلته، أما المخادع فإنه يأخذ نصا واحدا منها يفتى به دون جمعه مع بقية النصوص ليخدع الناس، والناس يصدقونه فإنه يكلمهم بالقرآن ويحسبون أنه على الحق وهو يخادعهم، وهذا هو شأن علماء السوء في كل زمان كالشعراوي والنمر والنجار وجاد الحق وسيد طنطاوي ومحمد محجوب ومن على شاكلتهم، فتنبه لهذا يا أخي المسلم: الحكم الشرعي في مسألة يؤخذ من مجموع أدلتها وليس من دليل واحد مبتور.

أما عن أهم الضلالات التي وردت في بيان النفاق فهي: -
1 - ثقتهم في إيمان حكام مصر وفي أنهم لم يردوا لله حكما.
2 - أن تغيير المنكر باليد واجب على ولاة الأمور وحدهم، وكذلك إقامة الحدود.
3 - أن مصر دار إسلام واستدل الشعراوي لذلك بكثرة المآذن في مصر وبأن مصر هي التي ردت هجمة التتار والصليبين من سبعمائة سنة.
4 - أنه ليس لأحد الحق في تكفير أحد نطق بالشهادتين.
ونكتفي هنا بالرد على هذه الضلالات.

* * * *

أما قولهم إنهم يثقون في إيمان حكام مصر وفي أنهم لم يردوا لله حكما فنقول لهم قال الله تعالى: {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون} [المائدة].

وقال عبد الغفار محمد القاضي في قضية الجهاد - رقم 462 لسنة 1981 - أمن دولة عليا، قال في حيثيات حكمه: "إن الشريعة الإسلامية غير مطبقة في مصر". انظر كتاب [هؤلاء قتلوا السادات, ص: 260] وما بعدها. وهذه شهادة قاض من قضاة الحكومة «وشهد شاهد من أهلها».

فإذا قرأنا في دستور مصر الذي يدين به هؤلاء الحكام ويُقْسِمون عليه، هؤلاء الذين شهد لهم الشعراوي بالإيمان، ماذا نجد في هذا الدستور نجد المادة الأولى منه كفرا صريحا حيث نص على أن (جمهورية مصر العربية دولة ذات نظام اشتراكي ديمقراطي) والاشتراكية كفر لأنها عبارة عن استحلال أموال الناس بغير حق، وأموال المسلمين محرمة لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه) رواه مسلم، وقال صلى الله عليه وسلم: (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام) متفق عليه. واستحلال المحرم القطعي كفر، وهذا هو كفر الاشتراكية التي تستحل أخذ أموال المسلمين المحرمة بحجة التأميم والعدالة الاجتماعية وغيرها من الأوهام التي ظاهرها الرحمة وباطنها السرقة والنهب.

وأما الديمقراطية فهي شرك بالله تعالى وكفر أكبر صريح وقد فصلنا هذا في نشرات سابقة فهي تعطي التشريع للشعب، والتشريع في الإسلام لله وحده، فهي تجعل لله شريكا في التشريع، وقال تعالى: {أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله} [الشورى]، والدين هو نظام حياة الناس حقا كان أو باطلا حيث سَمَّى الله تعالى ما عليه الكافرين من الكفر - سماه - دينا، قال تعالى: {لكم دينكم ولى دين}.

وقد نص الدستور على هذا صراحة في المادة الثالثة قال: (السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات) وفي المادة السادسة والثمانين يقول: (يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع) فأي كفر بعد هذا، ثم تجد مرشد الإخوان (محمد حامد أبو النصر) يقول: "نريدها ديمقراطية شاملة وكاملة للجميع". نقلا عن [مجلة العالم - 21 يونيو 1986].

ويقول أبو النصر أيضا: "وهذا القدر من الديمقراطية الكل مطالبون بالحفاظ عليه سعيا لتوسيع إطاره وسعيا لإكماله". نقلا عن مجلتهم [لواء الإسلام: عدد شعبان 1409ه].

وهذه ضلالات ينشرونها بين المسلمين فليحذر المسلمون من هذا، ولهذا لم يكن غريبا أن يقول أبو النصر: "لا مانع من وجود حزب شيوعي أو عِلماني في ظل الحكم الإسلامي". نقلا عن [جريدة النور: عدد 24 ربيع الأول 1407 ه]، ونقول لأن هذا ما تقضي به الديمقراطية من حق الجميع في التعبير عن الرأي، إن هذا الكلام في شق ودين الإسلام في شق آخر، إن كلام أبي النصر هذا فيه إنكار لمعلوم من الدين بالضرورة ألا وهو وجوب إقامة حد الردة على الشيوعي والعلماني فكيف يَسْمَح لهم الإسلام بحزب لنشر الإلحاد في دار الإسلام، إنَّ كلامه هذا هو مَحضْ العِلمانية، فليتنبه لهذا الشباب المخدوع بالإخوان.

ثم نكمل قراءتنا في الدستور لنكشف للمسلمين ضلالات الشعراوي وبطانته فنجد المادة الثانية منه تقول: (مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع) وهذا فيه تحايل وفيه كفر، أما التحايل فقولهم مبادئ الشريعة وليس أحكام الشريعة فالمبادئ تشمل قواعد رفع الحرج وإزالة الضرر وأمثالها ويمكن للطواغيت أن يقولوا إن هذه المبادئ موجودة في القوانين الوضعية المطبقة، وأن الدستور قد نص على مبادئ وليس أحكام الشريعة وبهذا النص خُدِعَ كثيرٌ من المسلمين، وأما الكفر فقولهم المصدر الرئيسي وليس الوحيد للتشريع، إذن فهناك مصادر أخرى غير الشريعة، وهذا ما احتج به سمير فاضل قاضي المحكمة العسكرية الذي حكم بإعدام خالد الإسلامبولي ورفاقه [الأخبار - 25 مارس 1982 -) وهذا النص يساوى تماما قولك: "لا إله رئيسي إلا الله" لأن الله هو المُشَرِّع، وفصلنا هذا في نشرة سابقة.

ثم نكمل القول مع أئمة الضلالة الشعراوي والغزالي وبطانتهما وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (وإنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين) رواه البرقاني في صحيحه عن ثوبان.

فنقول لهم نص الدستور في المواد من السادسة والأربعين إلى الثامنة والأربعين على حرية العقيدة والرأي والنشر وهذا يناقض تماما حد الردة في الإسلام, وهذا هو سبب الكفر الذي تطفح به الصحف والمجلات والإذاعة والتلفاز والمسرح والذي يزعزع من أركان الإيمان والإسلام في نفوس الناس، حتى أصابت عدوى الاستخفاف بالدين كثيرا من الناس فتجدهم يسخرون من الدين وأحكامه وأهله تقليدا لغيرهم, بل إن الدستور والقانون يحميان هذا الكفر ولو قام من ينكر على كاتب أو غيره ممن ينشرون الكفر في الناس لكان هذا المُنْكِر مخالفا للدستور الذي يحمي حرية العقيدة والرأي.

وكذلك لا يجرؤ أحد من أصحاب البيان ولا غيرهم من أئمة المساجد أن ينتقد بكلمة واحدة نظام الدولة أو قانونها الكافر لأن القانون نص على أنه: (لا يجوز لأحد ولو كان من رجال الدين داخل دور العبادة أن يقول ولو على سبيل النصيحة الدينية قولا يعارض به قانونا أو قرارا إداريا، ومن فعل ذلك فإنه يُحبس ويُغَرَّم خمسمائة جنيه، فإن قاوم فإنه يسجن ويغرم ألف جنيه).

ثم نتابع القراءة في الدستور فنجد المادة السادسة والستين تنص على أنه (لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون) وقد بينا في نشرتنا الأولى ما في هذه المادة الشيطانية من تأصيل للكفر ومد لجذوره في المجتمع وحمايته، فبناء على هذه المادة يُباح الخمر، والزنا بالمرأة البالغة برضاها، ويُباح الربا، وتُباح الردة, ويُباح تولية النصارى مناصب القضاء يحكمون في المسلمين، ويُباح توليتهم أعلى المناصب وتسقط الجزية عنهم، وتسقط جميع الحدود التي وضعها الله لصيانة الناس وللمحافظة على الأنفس والأعراض والأموال، فأصبح المجتمع كما تراه تحكمه شريعة الغاب، البقاء للأقوى، فلا يأمن أحد على نفسه أو ماله أو عرضه، وإذا أجرم الشريف تركوه وإذا أجرم الضعيف عاقبوه.

أما المثال الأخير فنهديه إلى الذين يتخذون من دخول مجلس الشعب طريقا لإقامة دولة التوحيد، دولة الحاكمية الإلهية، دولة البراءة من الكفر حتى يضبطهم الشباب المسلم متلبسين بهذه الجناية التي تصطدم بأساسيات التوحيد. تقول المادة التسعون من الدستور (يقسم عضو مجلس الشعب أمام المجلس قبل أن يباشر عمله اليمين الآتية «أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على سلامة الوطن والنظام الجمهوري، وأن أرعى مصالح الشعب وأن أحترم الدستور والقانون») وهو نفس القسم الذي يقسمه رئيس الجمهورية, وليس فيه التزام بالشرع بل التزام بالرضوخ للدستور والقانون والشعب والتحاكم إليهم.

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية إذ يقول في [مجموع الفتاوى: 28/524]: "ومعلوم بالاضطرار من دين المسلمين وباتفاق جميع المسلمين أن من سَوَّغ اتباع غير دين الإسلام أو اتباع شريعة غير شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وهو ككفر من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض"اه.

وسوف تربط هذا القسم الذي أقسمه الإخوان عند دخولهم مجلس الشعب مع موقفهم من البيان بعد قليل إن شاء الله.
ولا يتسع المقام هنا لسرد نصوص الدستور والقانون فنكتفي بما سبق للدلالة على كفر هذا النظام الحاكم في مصر، وأنه في شق والإسلام في شق آخر وإن تسموا بأسماء المسلمين أو زعموا أنهم مسلمون وإن أعلن الشعراوي وبطانته ثقتهم في إيمان المسئولين وفي أنهم لا يردّون لله حكما.

* * * *

ثم ننتقل إلى ضلالة أخرى من ضلالات البيان حيث قالوا إن تغيير المنكـر باليـد واجـب علـى ولاة الأمور وحدهم، ووجه الضلالة في هذا من ناحيتين:

الأولى: هي أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن

الآخرين وإن لم يقم به أحد أثم الكل حتى يقوم به من فيهم الكفاية.

وقال ابن تيمية: "وهو فرض على الكفاية ويصير فرض عين على القادر الذي لم يقـم بـه غيـره". [مجموع الفتاوى: 28/65، 66].

وقال النووي: "وقد تطابق على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الكتاب والسنة وإجماع الأمة". [صحيح مسلم بشرح النووي: 2/22] وفي [ص: 23] يقول: "قال العلماء ولا يختص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأصحاب الولايات بل ذلك جائز لآحاد المسلمين، قال إمام الحرمين والدليل عليه إجماع المسلمين فإن غير الولاة في الصدر الأول والعصر الذي يليه كانوا يأمرون الولاة بالمعروف وينهونهم عن المنكر مع تقرير المسلمين إياهم وترك توبيخهم إياهم على التشاغل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من غير ولاية والله أعلم". انتهى.

ونخلص من ذلك إلى أن الأمر والنهي جائزان لآحاد الرعية ولا يتوقف على إذن السلطان، وسوف نفرد نشرة مستقلة إن شاء الله تعالى لتفصيل هذه المسألة ويمكننا إجمالا أن نقول إنه لا يشترط للآمر والناهي إلا العلم بما يأمر به وينهى عنه والقدرة وألا يتسبب فعله في مفسدة أشد, فإن كان المنكر المراد تغييره هو الكفر فلا مفسدة أشد من الكفر, وما قلناه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يقال أيضا في الحدود، إن عَطّلها الحكام يجب على من يقدر عليها أن يقوم بها لأن الله خاطب بها مجموع المسلمين فقال تعالى: {الزانية والزاني فاجلدوا} وقال تعالى: {والسارق والسارقة فاقطعوا}.

هكذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "والأصل أن هذه الواجبات تُقام على أحسن الوجوه, فمتى أمكن إقامتها من أمير لم يحتج إلى اثنين، ومتى لم يقم إلا بعدد ومن غير سلطان أقيمت إذا لم يكن في إقامتها فساد يزيد على إضاعتها، فإنها من «باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» فإن كان في ذلك من فساد ولاة الأمر أو الرعية ما يزيد على إضاعتها لم يدفع فساد بأفسد منه. والله أعلم". [مجموع الفتاوى: 34/175- 176].

والناحية الثانية في ضلالة هؤلاء السَّدنة: هي أنهم يوهمون الناس أن حكام مصر هم ولاة الأمور شرعا، ونحن نكشف ضلالتهم أمام المسلمين بقولنا إن هذه الحكومة المصرية غير شرعية بميزان الإسلام وأيضا بميزان الكفر.

فأما عدم شرعيتها من الناحية الإسلامية، فذلك لأن الحاكم فيها لا تتوفر فيه صفات الإمام المسلم ولا انعقدت بيعته وفق الشريعة ولا هو مُلْزَم ولا ملتزم بواجبات الحاكم المسلم. وتفاصيل هذا تجدها بأبواب الإمامة من كتاب [الأحكام السلطانية] للماوردي أو أبي يعلى، ونركز هنا فقط على البيعة، فلا تكون لحاكم ما شرعية إلا إذا انعقدت بيعتُه على الكتاب والسنة صراحة وليس على الدستور والقانون, ودليل ذلك ما رواه البخاري عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كتب إلى أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان فقال: "أبايعك على السمع والطاعة على سنة الله وعلى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم فيما استطعت". فهل انعقدت بيعة هؤلاء على الكتاب والسنة؟، ثم إنها إن عُقِدَت هكذا لحاكم مسلم ثم كفر لحكمه بغير ما أنزل الله أو بغيره من أسباب الرِّدة فقد وجب القيام عليه وخلعه ونصب إمام مسلم عادل بالإجماع كما نقله النووي عن القاضي عياض [انظر شرح النووي على صحيح مسلم: 12/229].

وذلك لحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه: (وألا ننازع الأمر أهله. قال: إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان) متفق عليه، وقد أجمع علماء الأمة الأثبات - لا هؤلاء العملاء - على أن الحكم بغير ما أنزل الله بصورته الحالية وهي استبدال القوانين الوضعية بشريعة الإسلام هو كفر أكبر مخرج من ملة الإسلام ومن هؤلاء الشيوخ محمد حامد الفقي ومحمود شاكر وأحمد شاكر ومحمد إبراهيم آل الشيخ والأساتذة عبد القادر عودة وسيد قطب ومحمد نعيم ياسين والعلامة الشنقيطي, وكثيرون غيرهم.

أما عدم شرعية الحكومة المصرية بميزان الكفر وهو ميزان الديمقراطية والقانون فهذه

الحكومة هي نتيجة انتخابات مزورة وقوانين انتخابية باطلة بمقياس الكفر ولذلك فإنك تجدهم يحلون مجلس الشورى الآن في أوائل عام 89 ومثله في البطلان مجلس الشعب، وهذا معناه أن كل ما ينتج عن هذه المجالس من تشريعات هي باطلة بمقياس الكفر، ومنها ترشيح وانتخاب رئيس الجمهورية، ثم إنه حتى ولو كانت هذه المجالس نتيجة انتخابات صحيحة فهي أيضا غير شرعية لأن هذه الانتخابات لا تعبر عن الشعب المصري بأي شكل، فقد ذكرت [صحيفة الأهرام في 26/12/1988] على لسان رئيس الجمهورية: "أنه على سبيل المثال عدد سكان القاهرة 12 مليون منهم 10 مليون لهم حق الانتخاب ومن هؤلاء مليون فقط مسجلون في جداول الانتخابات، ومن هذا المليون لم يشارك إلا مائتا ألف في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة" أي بنسبة 2 %، فأي شرعية هذه؟.

وقد صرح بهذا مصطفى الفقي سكرتير الرئيس للمعلومات عندما قال: "إن الأحزاب المصرية لا تعبر عن نبض الجماهير وإن الحزب الحاكم يحكم مُعتمداً على الحكومة". [جريدة الأهرام والاتحاد: عدد 6/2/89].

مما سبق ترى يا أخي المسلم أن هذه الحكومات التي تحكم مصر بالكفر والبطش والطغيان هي غير شرعية بكافة الموازين إسلامية وغير إسلامية، إنما هي أقلية فرضت نفسها على الأمة الإسلامية بمصر، وتفرض على المسلمين أحكام الكفر وتنشر فيهم كافة أنواع المفاسد. هذا هو النظام والشرعية التي يدافع عنها شيخ الأزهر ويدعو المسلمين لاحترامه.والوقوف بحزم ضد الخارجين على هذا النظام الكافر, كما في بيانه ب[جريدة الأهرام: عدد 26/12/1988].

* * * *

ثم ننتقل إلى ضلالة أخرى من ضلالات البيان وهي قولهم إن مصر دار إسلام فنقول: الوصف الذي يبنى على أساسه حكم الدار هو غلبة الأحكام أي هل هي محكومة بشريعة الإسلام أم بشريعة الكفر؟، وهل القوة والغلبة فيها للمسلمين أم للكافرين؟، هذا هو مناط الحكم وليس بكثرة عدد المساجد أو المآذن كما يقول الشعراوي، فإن عدد المسلمين بالهند مثلا أكثر من مصر وبها آلاف المساجد، والهند رغم ذلك دار كفر لأن الغلبة فيها للكافرين الوثنيين، ودليل هذا من أقوال أئمة الفقه ما قاله الإمامان أبو يوسف ومحمد بن الحسن صاحبا أبي حنيفة: "إنه إذا أظهروا الشرك فقد صارت دارهم دار حرب، لأن البقعة إنما تنسب إلينا أو إليهم باعتبار القوة والغلبة". نقلا عن كتاب [المبسوط للإمام السرخسي: 10/114].

وقال الكاساني الحنفي في [بدائع الصنائع]: "إن كل دار مضافة إلى الإسلام وإما إلى الكفر، وإنما تضاف الدار إلى الإسلام إذا طُبقت فيها أحكامه، وتضاف إلى الكفر إذا طُبقت فيها أحكامه) الجزء التاسع.

وقال الإمام أبو يعلى الحنبلي: "وكل دار كانت الغلبة فيها لأحكام الكفر دون أحكام الإسلام فهي دار كفر" نقلا عن [المعتمد في أصول الدين - لأبي يعلى -: ص 276]. وهذا الكلام السابق هو قول جمهور فقهاء المذاهب الأربعة وإنما لم ننقل بقية أقوالهم للاختصار، وقد أجملها ابن القيم رحمه الله بقوله: "قال الجمهور دار الإسلام هي التي نزلها المسلمون وجرت عليها أحكام الإسلام وما لم تجر عليه أحكام الإسلام لم يكن دار إسلام وإن لاصقها". نقلا عن [أحكام أهل الذمة - لابن القيم - تحقيق د/ صبحي الصالح: 1/366].

من هذا تعلم يا أخي المسلم أن مصر دار كفر لأن الأحكام الغالبة فيها هي أحكام الكفر وقانون الفرنسيين وغيرهم من الكفرة الأنجاس، فهي دار كفر وإن صاح الشعراوي ومحجوب وغيرهم من العملاء, ولكنا رغم ذلك نقول إن المسلم معصوم الدم والمال بإسلامه سواء كان في دار الإسلام أو في دار الكفر, وليس معنى أن مصر دار كفر أن كل الناس بها كفار، فإن الحكومة وأعوانها من المشايخ العملاء يوهمون الناس أن المجاهدين يكفرونهم جميعا ليحرضوا الناس ضد المجاهدين، ونحن نعلنها هنا قوية, نحن نقول بكفر الحكومة وكل من يعاونها في بقائها وفي حرب المسلمين، ونقول للناس كل من كان مسلما فإنه يجب عليه شرعا جهاد هؤلاء الحكام الطواغيت وأعوانهم،

ويأثم كل مسلم بقعوده عن المشاركة في هذا الجهاد الواجب، قال الله تعالى: {إلا تنفروا يعذبكم عذابا أليما ويستبدل قوما غيركم ولا تضروه شيئا، والله على كل شيء قدير} التوبة.

* * * *

ثم ننتقل إلى ضلالة أخرى من ضلالات أصحاب البيان وهي قولهم إنه ليس لأحد الحق في تكفير أحد نطق بالشهادتين. فنقول لهم هذا إنكار لحد الرِّدة في الإسلام، والكفر بعد الإسلام ثابت بالكتاب والسنة، أما الكتاب فقوله تعالى: {يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم} [التوبة]، وقال تعالى: {إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا} [النساء]. وفي السنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان، وزنا بعد إحصان، والنفس بالنفس).

وقد ارتدت طوائف من العرب بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وقاتلهم أبو بكر وسائر الصحابة رضي الله عنهم, روى البخاري عن أبي هريرة قال: (لما تُوُفي النبي صلى الله عليه وسلم واستُخْلِف أبو بكر وكفر من كفر من العرب، قال عمر: يا أبا بكر كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله، قال أبو بكر: والله لأقاتلن من فَرَّق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عَنَاقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها. قال عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق) انتهى.

وهذا نص صريح في أن المرء يكفر رغم نطقه بالشهادتين إذا ترك بعض الفرائـض علـى تفصـيل يجده الأخ المسلم في أبواب الردة بكتب الفقه.

فانظر إلى هؤلاء المُضِلِّين الذين يقولون لا يكفر أحد نطق بالشهادتين وقد درسوا حدَّ الرِّدة في أزهرهم، وكلهم يعلم أن الصحابة أجمعوا على قتال المرتدين من العرب بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم رغم نطقهم بالشهادتين لكونهم أتوا بما ينقض هاتين الشهادتين. فيعلم من هذا أن النطق بالشهادتين لا ينفع صاحبه إذا أتى بما يناقض الشهادتين.
ونكتفي هنا بالرد على ما سبق من ضلالات.

* * * *

ثم ننتقل بعد ذلك لنرى متى صدر هذا البيان لإدانة وإحباط الجهاد بمصر, صدر البيان في الوقت الذي أعلنت فيه تقارير الكافرين في منظمة العفو الدولية أن مصر أصبحت ثالث دولة في الشرق الأوسط يُباح فيها اعتقال الأفراد بقرارات غير قانونية وبغير محاكمة, ويجري تعذيب المعتقلين بصورة بشعة تُنتَهك فيها المحرمات ناهيك يا أخي عن سب الرب وسب الدين وقذف الأعراض واحتجاز نساء المؤمنين كَرَهَائِن في المعتقلات.

والجبناء الذين أصدروا هذا البيان نطقت ألسنتهم عندما هَبَّ الشباب المسلم ليأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وخرست ألسنتهم عندما دمرت أجهزة الأمن قرية الكوم الأحمر بالجيزة ونهبتها وامتنعت النيابة عن التحقيق في أي دعاوى من مواطني الكوم الأحمر. اقرأ ما قاله النائب علي سلامة في جلسة 19/2/1989 بمجلس الشعب [ملحق مجلة لواء الإسلام - رمضان - 1409ه] قال ما ملخصه:

"أنه قد غَزَتْ حملة من 25 ألف من جنود الأمن المركزي والمباحث وفرق الكارتيه يحملون مختلف الأسلحة وأدوات البطش والتنكيل وعزلت القرية وحاصرتها لمدة يومين في شهر رمضان مع قطع الكهرباء عنها، وأتلفوا 500 سيارة خاصة، ثم استباحوا حرمة المساكن وأخرجوا النساء بملابس النوم، وفصلوا الأطفال عن أمهاتهم وشحنوهم في اللوريات إلى معسكر الأمن المركزي بطريق مصر إسكندرية الصحراوي, واعتقلوهم واعتدوا عليهم وارتكبوا معهم من الجرائم ما يندى له الجبين, وما لا يتفق مع أي دين, ثم في القرية جعلوا الرجل يطأ الرجل، والمرأة تقول لزوجها (إنت مَرَه إنتم

نسوان، والعصا تنحط في أدبار الرجال، حاجة يشيب لها الولدان، أنا مش حاقدر أقول الألفاظ)، حطموا الثلاجات والبوتاجازات وسرقوا كل شئ، وسرقوا الحيوانات وخَرَّبوا مساجد القرية السبعة، وحُرم الطلبة من امتحان العام بسبب الاعتقال، ولم تتحقق النيابة في شكاوى المواطنين، ولم يتخذ محافظ الجيزة أي إجراء ضد هذا العدوان، ولفقت أجهزة الأمن 150 قضية لمواطني الكوم الأحمر والمحاكم برأتها".

هذا ما قاله النائب علي سلامة ملخصا، أين أنت أيها الأزهر من هذا؟ أين أنتم يا جبناء البيان من هذا؟، لماذا لم تصدروا بيانا لإدانة ما حدث بالكوم الأحمر؟ ولماذا خرستم والنساء يحتجزن كرهائن ويعذبن في معتقلات فرعون؟، والله يقول: {ولاتزر وازرة وزر أخرى} [الإسراء]، ولماذا خرستم والحوامل يُسقِطن حملهن في معتقلات فرعون تحت وطأة التعذيب؟، ولماذا خرستم والداخلية تستولي على مساكن المواطنين في عين شمس وترحلهم عنها إجباريا؟ وتسلم المساكن المغصوبة لرجال الداخلية، ولماذا خرستم ووزير الداخلية يصرح بأنه بقي له أن يقتل مائة من تنظيم الجهاد ليثأر للشرطة؟ ولماذا خرستم ومناهج الدين تذبح والتاريخ يزيف تنفيذا لمعاهدة كامب ديفيد وإرضاء لليهود؟ لماذا خرستم وفاروق حسني وزير الثقافة يعرض أفلام الجنس والاستهزاء بالدين على الجمهور, حتى إن الرقابة الفنية الفاجرة اعترضت وأنتم خرستم؟ واليوم فقط تتكلمون لإدانة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولإحباط الجهاد، وتزعمون أنكم تُعَلِّمون الناس الدين، هذا الدين أنتم تأكلون به السحت ونحن نجاهد في سبيله ونفتديه بالغالي والنفيس.

* * * *

ثم ننتقل بعد ذلك لنلقي نظرة على الأزهر الذي خرجت منه هذه الضلالات، ولا يستحي الشعراوي فيقول إن مصر هي التي صَدَّت التتار والصليبيين. فنقول له: ومصر أيضا التي باعت فلسطين لإسرائيل واعترفت بالدولة المغتَصِبة لأرض الإسلام في إتفاقية كامب ديفيد، ومصر هي التي يُعَذَّب فيها المسلمون رجال ونساء عذابا يفوق ما يُحكى عن محاكم التفتيش، إلى آخر ما يعرفه المسلمون.

كيف انتهى الأزهر إلى هذه النهاية السوداء ليكون عَوْناً للطواغيت يُسْبغ الشرعية على إجرامهم ويمنحهم صكوك الغفران ويورثهم ملكوت السماء؟

ولكي نأخذ فكرة مختصرة عن وضع الأزهر الآن نقول تَسَلَّم جمال عبد الناصر حُكْمَ مصر وهي تُحْكَم بالقانون الوضعي الكافر, وكان هناك قضاء شرعي للأحوال الشخصية فقط, فقام عبد الناصر بتوجيه عدة ضربات للقضاء على أي أمل في تطبيق الشريعة في مصر ومن ذلك إلغاء المحاكم الشرعية وإدماج عملها في المحاكم الأهلية الكافرة بالقانون رقم 462 لسنة 1955م, واستقال بسبب ذلك شيخ الأزهر محمد الخضر حسين، وبهذا الإلغاء تم محو كلمة (قضاء شرعي) أو قاضي شرعي من مصر، رغم أن عملهم كان محصورا في الأحوال الشخصية فقط.

أما الضربة الأخطر من ذلك فهي قانون تطوير الأزهر, وهو القانون رقم 103 لسنة 1961م الذي دَمَّر الأزهر حتى أصبحنا لا نرى من الأزهر إلا هذه الوجوه القبيحة أمثال النمر والشعراوي والغزالي وجاد الحق وغيرهم من الأجيال الحديثة من دكاترة الأزهر المتفرنجين أمثال الأحمدي أبو النور ومن على شاكلته. وقانون تطوير الأزهر المشئوم سَلَبَ أوقاف الأزهر وهي مورده المالي وبالتالي سلبه كل استقلاليته حتى نص القانون في مادته الثانية على أن (الأزهر هيئة تابعة لرئاسة الجمهورية).

وأهم ما انطوى عليه قانون تطوير الأزهر هو تحويل الأزهر إلى جامعة علمانية بإفساد المناهج، هل تعلم يا أخي المسلم أن كلية الشريعة بالأزهر أصبح اسمها بعد التطوير كلية الشريعة والقانون, وأصبح يُدَرَّس بها القانون الوضعي الكافر تماماً كما في كليات الحقوق، وهذا تاريخ أسود لا يعلمه شباب اليوم، فليعلموا هذا التاريخ وهذه الشخصيات القبيحة المتواطئة مع الكافرين والساكتة عنهم.

لقد استقال شيخ الأزهر محمود شلتوت بسبب قانون التطوير هذا وكتب قبل استقالته خطابا

إلى جمال عبد الناصر بتاريخ 3/7/1963 وقال فيه: "والدكتور البهي - وزير الأوقاف وشئون الأزهر - يُبَدِّل في الأزهر ويصدر من القرارات ما يشاء ويلغي ما يشاء على نحوٍ هو القضاء على أهم خصائص الأزهر ومميزاته وبصورة تصرف قلوبَ المسلمين ووجوههم عنه". أ ه

وأخيرا كتب الشيخ شلتوت إلى عبد الناصر في 6/8/1963 قائلا: "أسندت وزارة شئون الأزهر إلى الدكتور محمد البهي فسار بها في طريق لا يتفق مع رسالة الأزهر وما يبتغي طُلاَّب الإصلاح له، حتى مَسَّ كيانه وصَدَّع بنيانه، حتى تحول الأزهر فعلا عن رسالته ولم يصبح لمشيخة الأزهر وجود أو كيان. وإزاء هذه الظروف أجد نفسي أمام واحد من أمرين: إما أن أسكت على تضييع أمانة الأزهر وهو مالا أقبله على ديني وكرامتي، وإما أن أتقدم آسفا في هذه الظروف بطلب إعفائي من حمل هذه الأمانة التي أعتقد عن يقين أنكم تشاركونني المسئولية في حملها أمام الله والتاريخ، ولذلك فليس أمامي إلا أن أضع استقالتي من مشيخة الأزهر بين أيديكم بعد أن حِيلَ بيني وبين القيام بأمانتها" أه.

هذه الرسائل كلها منقولة عن كتاب [مشيخة الأزهر - لعلي عبد العظيم -، 2/194] وما بعدها. وهذا الكلام يبين مدى التدمير الذي لحق بالأزهر وبالتالي بخريجي الأزهر.

ولم تتوقف سياسة تدمير الأزهر عند هذا الحد، بل ورد في المخطط الإجرامي الذي وضعه السادات لضرب الإسلام والذي أشرف على وضعه حسن التهامي، ورد في هذا المخطط ما يلي: (الاهتمام باستمرار والإسراع في سياسة تطوير الأزهر إلى جامعة كلاسيكية حتى يتوقف سيل الخريجين من محترفي الدين، وحتى يمكن تطوير سلوك وأفكار الأئمة والمدرسين ورجال الدين، وإعادة النظر في التكوين الفكري المرتبط بالنظريات الإسلامية القديمة وتسليط الدعاية على مجددي ومطوري الدين مثل طه حسين وخلافه). ورد هذا المخطط ب[جريدة المدينة المنورة - عدد الحادي والعشرين - من جماد الأولى عام 1399ه - العدد رقم: 4570].

هذه المخططات الرهيبة لتدمير الإسلام في مصر نقذف بها في وجه كل منافق مخادع كالشعراوي ومن معه.

ونذكر الشعراوي فنقول ألست القائل في سنة 1977 عن المنقَّبات: "إنهن لا يلبسن النقاب إلا ليخفين دمامة وجوههن".

وألست القائل عندما كنت وزيرا للأوقاف، قلت عن السادات: "لو كان الأمر بيدي لرفعت هذا الرجل إلى مكانة لا يُسأل فيها عما يفعل". أي أنك تريد أن تجعله إلها مع الله لأن الله سبحانه هو الذي {لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون} كما قال سبحانه بسورة [الأنبياء]، وعندما قال لك الشيخ عاشور بمجلس الشعب: "أتريد أن تؤلِّهه، الذي لا يُسأل عما يفعل هو الله" قلت للشيخ عاشور: "اسكت أنا أعلم بالله منك". ثم بعد ذلك تقول أنت والغزالي نحن لسنا من علماء السلطة.

أما تستحي أيها الدجال أن تقول في بيانكم المشئوم: "إن حكام مصر لا يردُّون على الله حكما ولا ينكرون للإسلام مبدأ وإنهم يعملون على أن تبلغ الدعوة الإسلامية مداها" أتقول هذا بعد ما عايشت قانون تخريب الأزهر، أتقول هذا والسادات يقول: "كل واحد يعبد ربه بالأسلوب الذي يشاء، لكن إدخال الدين في السياسة... لا... آسف" اه نقلا عن [جريدة الجمهورية: 1/2/79].

وقال عبد المنعم الصاوي وزير الإعلام الأسبق أثناء زيارةٍ له كندا، قال للنصارى المصريين هناك: "إن الحكومة المصرية لن تطبق الشريعة الإسلامية" نقلا عن [مجلة الاعتصام - عدد المحرم 1399ه]، وذكر هذا الكلام الشيخ صلاح أبو إسماعيل في كتابِهِ الشهادة.

أما تستحي أيها الشعراوي من أن تذهب إلى المسارح لترى النساء الكاسيات العاريات ولترى الفسق والمجون على كبر سنك، انظروا أيها الأخوة إلى صورته مع الفنانات في المسرح في [مجلة أكتوبر - عدد الأول من مايو 1988 - الصفحة الرابعة]. إن هذا وحده أيها الأخوة كافٍ في رد شَهَادته من الناحية الشرعية للفسق والمجون, فكيف يقف مثل هذا الفاسق متحدثا باسم الإسلام؟ وكان

ذهابه للمسرح في وقت الحملة الحكومية لنصرة الفن، وقت أن تدخل عادل إمام ومسرحه في أسيوط تحت رماح الأمن المركزي.

ثم نريكم أيها الأخوة صورة من زيغ الشعراوي في أصول العقيدة من كتابه [أنت تسأل والإسلام يجيب] أي أن ما يقوله الشعراوي هو الإسلام. وسُئل الشعراوى: "ورد في الحديث أن جابر بن عبد الله سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما أول ما خلق الله؟ فقال: (نور نبيك يا جابر) فكيف يتفق هذا الحديث مع أن أول المخلوقات آدم وهو من طين؟" فأجاب الشعراوي: "لا يصح أن تُخلَق المادة ثم يُخلَق منها محمد، لابد أن يكون النور المحمدي هو الذي وُجِدَ أولا، ومن النور المحمدي نشأت الأشياء... ويكون حديث جابر صادقا". اه وكلام الشعراوي هذا تكذيب بصريح القرآن لأن الله خلق آدم من طين ثم جعل نسله ومنهم النبي صلى الله عليه وسلم من سلالة من ماء مهين، قال تعالى: {وبدأ خلق الإنسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين} [السجدة]، والحديث الذي صدقه الشعراوي هو حديث موضوع مكذوب.

وهذه الأمثلة منقولة عن كتاب [أركان الإيمان - لمحمد بن جميل زينو].

أما الغزالي وما أدراك ما الغزالي؟ فحَدِّث ولا حرج، بدأ الغزالي حياته شابا ثائراً ثم انتهى به الحال كما ترون حذاءً في أقدام الطغاة يلبسونه اليوم في الجزائر وغدا في مصر يتوصلون به إلى مآربهم، وفي كل أحواله يفارقه بَطَرُ الحق وغَمْطُ الناس, وهما علامتا الكبر كما ورد في حديث ابن مسعود رضي الله عنه الذي رواه مسلم.

كان الغزالي من الإخوان المسلمين, وكان يطمع في منصب المرشد العام بعد مقتل حسن البنا مرشدهم الأول، ولكن الجماعة أتت برجل من خارجها وجعلته مرشدا وهو حسن الهضيبي، فانَشقَّ الغزالي وطائفة ففصلتهم الجماعة، وقد ساهم جمال عبد الناصر بدهائه في هذه الإنشقاقات، ثم بطش عبد الناصر بطشته بالإخوان عام 1955، ولم يرحمهم الغزالي وهم في قيدهم تحت سياط الجلادين فكتب كتابه [من معالم الحق في كفاحنا الإسلامي الحديث] شحنه بكل عُقَدِهِ النفسية، اقرأ ما قاله عن حسن الهضيبي في هذا الكتاب [الطبعة الأولى في ص: 250] قال:

"كان الرجل - الهضبيي - شديد الحرص على مرضاة المستبدين قليل الاكتراث بحقوق الأفراد والطوائف".

وفي [ص: 251] قال: "أينما توجهه لا يأت بخير".

وفي [ص: 254] قال: "وجاء قِزْماً بين عمالقة فشاء أن يكون عِمْلاقاً بين أقزام".

وفي [ص: 255] حرص عليه رجال الثورة حيث وصفه بأنه يتمنى أن تفشل الثورة ويعود النظام الملكي.

وفي [ص: 256] وصفه بأنه يريد إعادة الوثنية السياسية الأولى.

وفي [ص: 267] قال: "إن الهضيبي ماسوني, وإن هناك هيئات سرية عالمية وضعته في الجماعة".

وفي [ص: 274] خاطب الإخوان بقوله: "فاحذروا على أنفسكم الجُهَّال بالإسلام, الفُسَّاق عن أمر الله". هذا قليل من كثير نعف عن ذكره فليراجعه من شاء بالكتاب المشار إليه.

والغزالي والإخوان معا يؤدون نفس الدور اليوم، فالشباب المؤمن المجاهد حبيس السجون في مصر تحت التعذيب والنساء يُسَقْنَ كرهائن في معتقلات مباحث أمن الدولة ثم هم يقفون اليوم ليشهدوا بإيمان حكام مصر.

والغزالي أيها الأخوة ينكر معلوما من الدين بالضرورة وهو جهاد الطلب، ومنكر مثل هذا حكمه معلوم لأهل الإيمان، تقرأ هذا في كتابه [دستور الوحدة الثقافية - في ص: 251] قال: "علاقة المسلمين بالأسرة الدولية تحكمها مواثيق الإخاء الإنساني المجرد، والمسلمون دعاة لدينهم بالحجة والإقناع فحسب، ولا يُضْمِرون شراً لعباد الله" اه.

أسمعتم علاقة المسلمين بالدول يحكمها الإخاء الإنساني ليس شريعة الإسلام هذه هي عين الماسونية، والمسلمون دعاة لدينهم بالحجة فقط فأين الجهاد؟ وأين قول النبي صلى الله عليه وسلم: (أُمِرْتُ أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءَهم وأموالَهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله تعالى). الحديث متفق عليه عن ابن عمر رضى الله عنهما؟.

وماذا تقول يا غزالي في قول الله تعالى: {وقاتلوا المشركين كافة} وقوله تعالى: {قاتلوا الذين يَلُونكم من الكفار} وقوله تعالى: {فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم}, أم أنك لم تقرأ هذا من قبل؟ فالغزالي أيها الأخوة ينكر الجهاد في سبيل الله.

وأما عن جهله الفاضح بالإسلام وأحكامه فحَدِّث ولا حرج، تجده في كتابه [سر تأخر العرب والمسلمين - في ص: 64] يقول: "وهناك قول عجيب في أن الإسلام قد ينفك عن الإيمان، وإني لأستغرب كيف يُذْكَر قول بأن الإسلام - وهو دين الله - يمكن ألا يكون معه إيمان) اه.

أرأيتم أيها الأخوة جهلا مثل جهل الغزالي هذا، وكل تلميذ في الإبتدائي يقرأ في سورة [الحجرات] قول الله تعالى: {قالت الأعراب آمنا، قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولَمَّا يدخل الإيمان في قلوبكم}، فهؤلاء أثبت الله تعالى لهم الإسلام ونفى عنهم الإيمان، ولا يتسع هذا المقام لشرح هذه المسألة للغزالي ونحيله على كتاب [شرح العقيدة الطحاوية].

أما عن استهزائه بالدين وأحكامه وأهله فاقرأ الأوصاف التي خلعها على المتمسكين بالسنة في كتابه [دستور الوحدة الثقافية] حيث وصفهم بقوله: "هؤلاء المرضى المعتوهون".

وقوله: "أولئك العميان".

وقوله: "إن أمراضهم النفسية والفكرية تمحق دين الله ودنيا الناس على سواء".

وقوله: "الرَّمم القديرة على الثرثرة".

وقوله: "قوم يحسبون قمة التدين إزالة شعر واستبقاء شعر".

وذلك في [ص: 154و 184و 200]، ووصف الغزالي من يرى إخراج زكاة الفطر عَيْناً وليس نقداً وهو قول أكثر المذاهب وصفه الغزالي بقوله: "إن فرض تقاليد الصحراء على الناس كلهم باسم الإسلام ضرب من البلاهة" اه. هكذا أحكام الفقه أصبحت بلاهة عند الغزالي في [178].

وفي كتابه [سر تأخر العرب والمسلمين] يقول في [ص: 80]: "فما سر العداوة الهائلة التي يكنها الصليبيون للإسلام؟ السر سياسي لا ديني". اه. أرأيتم السر سياسي لا ديني وكأنه لم يقرأ من قبل قول الله تعالى: {ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا}. وقول الله تعالى: {ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم} من سورة [البقرة]. أرأيتم الجهل الفاضح, ناهيك عن تهكم الغزالي على اللحى والنقاب وإباحته للغناء والموسيقى, ثم يقف هذا الجاهل اليوم ليتحدث باسم الإسلام، يقف اليوم ليُمَكَّن للطواغيت في مصر وغير مصر، حاملا لواء الفسق والمجون والتغريب ومحاربة السنة والسلفية، وقد استعان به طواغيت الجزائر لمحاربة التيار الجهادي والتيار السلفي بها فعيَّنوه مديرا لجامعة قسطينية, وسُلطت عليه الأضواء حتى فُتِنَ به العامة هناك، كما فُتِنَ العامة بالشعراوي في مصر، ولكن وقف له بالجزائر الأخ المجاهد البطل الشهيد مصطفي بويعلى فقالها له قوية مدوية:

"اتقوا الله أيها المسلمون ولا تكونوا كالذين كانت رحلتهم من أجل بطونهم كالغزالي وأمثاله الذي جاء من مصر إلى الجزائر ملبيا دعوة الطواغيت الجزائريين ومبعوثا من فراعنة مصر، - إلى قوله رحمه الله -: فإن لم يتب - أي الغزالي - ويعلن توبته أمام الله والعباد فعليه بالعودة عزما من حيث أتى قبل أن تصدر عليه الحكم من طرف الحركة الجزائرية الإسلامية المسلحة، قال الله تعالى: {إن الذين يكتمون ما أنزل الله من الكتاب ويشترون به ثمنا قليلا أولئك ما يأكلون في بطونهم إلا النار، ولا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم، أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى والعذاب بالمغفرة فما أصبرهم على النار}". انتهي كلام الشهيد الجزائري مصطفي بو على.

هذا هو الغزالي..

أما عبد المنعم النمر فهو صاحب قانون جيهان للأحوال الشخصية الذي أحل الحرام وحرم الحلال, ولعلنا نفصل هذا في نشرة أخرى، وهو أيضا الذي قال: "إن 99.9 % من القوانين المعمول بها في مصر تتفق مع الشريعة الإسلامية" نقلا عن [مجلة المصور - 18 ديسمبر 1981].

وقال هذا الكلام في ندوة وكذَّبه في نفس الندوة الدكتور يحيى الجمل الذي كان أحد أقطاب حزب التجمع الشيوعي قال الجمل: "إنه غير صحيح أن 99.9 % من القوانين متفقة مع الشريعة". وسنَدَع تكذيب الجمل له جانبا ونُكَذِّبُه بما قاله مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر في مقدمة مشروعه لتقنين الشريعة وذلك عام 1967، جاء في المقدمة: "ولقد كان مما يثير العجب، ويدعو للدهشة ويحز في نفس كل مسلم غيور، أن تلجأ الأمة الإسلامية وتستعين في أحكامها بقانون وضعي من وضع البشر، ولو أن واضعه كان ينتمي إلى أمتنا الإسلامية لهان الأمر لأنه لا محالة كان يلجأ إلى دستورها الإسلامي ليستنبط منه مواد ذلك القانون، ولكن الحقيقة أن واضعه لا ينتمي للأمة الإسلامية، ولا يدين بدينها، لهذا لم يكن بدعا أن يوافق مجلس المجمع في جلسته رقم 27 في 8/3/1967 م على أن مهمة المجمع العمل على إيجاد مشروع قانون شامل للأحوال المدنية والجنائية وغيرها إذا ما تقرر في الدستور اتخاذ الشريعة الإسلامية أساسا للتقنين". اه نقلا عن كتاب [مشروع تقنين الشريعة على مذهب الإمام أحمد - إشراف مجمع البحوث الإسلامية - طبعة 1972م].

وفيما سبق رد كاف على خدعة ال 99.9 % التي يرددها النمر وغيره من مشايخ الأزهر الكَذَبَة مردودي الشهادة.

* * * *

أما يوسف القرضاوي الذي كان يدس أفكاره باستحياء في كتبه مثل [حتمية الحل الإسلامي] و[الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف], يحاول أن يهاجم الشباب المسلم المجاهد وينشر روح الاستخذاء والتخاذل على تَسَتُّر إلى أن دعى داعي الحكومة وصرخ صارخها أن أغيثونا, وضغط عليهم زكي بدر ضغطة فلم يملك إلا طاعة الأمر فشارك في البيان, ووقفت جماعته جماعة الإخوان من ورائه تؤيده على استحياء, فيقول مأمون الهضبيي في [جريدة الاتحاد الصادرة في 5/1/89]: "إن ما جاء في البيان من إدانة للعنف والتطرف وعدم الحكم على الناس بالكفر هو نفس ما جاء في كتاب مرشد الإخوان الأسبق «حسن الهضبيى» [دعاة لا قضاة] ولذلك فإن الإخوان يؤيدون هذا الجانب في البيان. فقط كان ينبغي على العلماء الذين وضعوا البيان أن يضمنوه مطالبة صريحة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وأن يوضحوا فيه المفاسد والمنكرات والتي لا تحاربها الحكومة بل تساعد عليها". يعنى أن الهضبيي وجماعته فيما عدا التحفظ الأخير موافق على كل ما في البيان من أن حكام مصر مؤمنون لا يردّون لله حكما وأنه لا يجوز تغيير المنكر باليد لآحاد الرعية حتى في حالتنا هذه وأنه لا يجوز تكفير المسلم وأنه لا عنف في الإسلام، وأن الحكومة حريصة على إبلاغ دعوة الإسلام إلى مداها، وأن مصر دار إسلام، ولا عجب في ذلك فهو ورفاقه أعضاء مجلس الشعب من جماعة الإخوان قد أقسموا اليمين باحترام الدستور والقانون الذي ذكرناه آنفا, فلِمَ إذن يُكَفَّر رئيس الجمهورية الذي يقسم ممثله على احترام الدستور والقانون، فاشهدوا أيها المسلمون هذا التواطؤ

الذي أعلنه مأمون الهضيبي صراحة دون لَبْسٍ ولا خفاء فقال: "إن وجود الجماعة يُمَثِّل مصلحة للحكومة لأنها تلجأ إلينا كثيرا لضبط التيار الدينَي المتطرف". نقلا عن [جريدة الشرق الأوسط – عدد: 11/5/1987]، وفي نفس الجريدة [عدد: 3/2/1989] أن عصام العريان "طالب بإتاحة الوجود القانوني لجماعة الإخوان المسلمين وإعادة مقراتها وأموالها حتى تقوم بدورها للتصدي للأفكار المتطرفة التي غزت عقول الشباب". وفي [جريدة الاتحاد – عدد: 8/12/88]: "أعلن حسن الجمل نائب جماعة الإخوان في مجلس الشعب أن جولة جديدة من المفاوضات تجرى حاليا بين الحكومة المصرية وجماعة الإخوان بهدف التوصل إلى اتفاق يسمح باستئناف الجماعة لنشاطها الرسمي السلمي". انتهى. هذه أيها الأخوة هي أبعاد الحلف الشيطاني القائم الآن بين الإخوان والحكومة المصرية، حيث يطمع الإخوان في إعادة كيانهم المريض على دماء وأشلاء المجاهدين المعذبين بمعتقلات فرعون، قال تعالى: {ومن يتخذ الشيطان وليا من دون الله فقد خَسِرَ خسرانا مبينا، يَعِدُهم ويُمَنِّيهم وما يَعِدُهم الشيطان إلا غرورا} [النساء]. ونحن نهدي هذا الكلام السابق لبعض الشباب الذين يظنون بالإخوان بقية خير، ليفيق هذا الشباب من غفلته، وليحذر كل امرئ لنفسه.

* * * *

وأما وزير الأوقاف الحليق محمد علي محجوب الذي كان خلف هذا البيان فهو رجل مخادع قال للشباب في ندوة: "كما أن القانون المدني الذي نعمل به في مصر - وأنا كأستاذ للشريعة بكلية الحقوق - أؤكد أن الأستاذ المرحوم فقيه القانون عبد الرزاق السنهوري إنما استقى مواد القانون من القرآن والسنة" اه. نقلا عن [مجلة آخر ساعة: 30/11/1988]، هذا يُكَذِّبُه عبد الرزاق السنهوري بنفسه، قال السنهوري: "المُشَرِّع المصري بالرغم من كل ذلك لم يخطُ خطوة حاسمة في جعل القانون المدني مشتقا في مجموعه من الفقه الإسلامي" اه. نقلا عن كتاب [حصوننا مهددة من داخلها - للدكتور محمد محمد حسين -، طبع مؤسسة الرسالة 1986م ص: 111].

وقال الدكتور محمد حسين: "إن السنهوري ينظر إلى الشريعة على أنها متخلفة ويريد النهوض بها لترتقي إلى مستوى القانون الغربي". واتهمه الدكتور محمد حسين بالكفر الصريح في [ص: 116]، وسنرد على بقية ضلالات وزير الأوقاف هذا في نشرة لاحقة إن شاء الله تعالى.

* * * *

وأما الدجال الأكبر شيخ الجامع الأزهر جاد الحق فقد نال منصبه هذا مكافأة له على فتواه بإهدار دم الأخوة المجاهدين الذين نَفَّذوا حكم الله في أنور السادات، فتم ترقية جاد الحق من منصب المفتي إلى منصب وزير الأوقاف إلى منصب شيخ الأزهر, كل هذا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 1982. وقد قال القاضي المجرم سمير فاضل إنه اعتمد في قراره بإعدام هؤلاء الأخوة على ما قاله المفتي جاد الحق في حقهم. انظر [جريدة الأخبار: 25/3/1982]. فلا ينبغي للمجاهدين أن ينسوا ثأرهم من هؤلاء الزنادقة الذين يستحلون دماء المجاهدين.

وقال عبد الله بن المبارك رحمه الله:

وهل أفسد الدين إلا الملوك وأحبار سوء ورهبانها؟

ومما سبق يا أخي المسلم تدرك معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: (إنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين). وقد وصفهم صلى الله عليه وسلم وصفا دقيقا فيما رواه الشيخان عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه أنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (فهل بعد ذلك الخير من شر؟ قال صلى الله عليه وسلم: نعم، دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها. قال حذيفة: يا رسول الله صِفْهُم لنا؟ قال صلى الله عليه وسلم: هم من جِلْدَتِنا ويتكلمون بألسنتنا)، ومعنى هم من جِلْدَتنا أي ينتسبون إلى الإسلام ظاهرا، ومعنى يتكلمون بألسنتنا أي بالكتاب والسنة، ورغم ذلك وصفهم رسول الله صلى الله عليه وسلم - مُحَذِّرا أمته منهم - بأنهم دعاة على أبواب جهنم وأن من اتبعهم فيما يقولون قذفوه في جهنم، ولم يكن له عذر أنهم من جلدتنا أو أنهم يتكلمون بألسنتنا، فليحذر امرؤ لنفسه من هؤلاء الكهنة، كهنة فرعون وضلالاتهم.

ويا أخي المسلم قد دخل قوم النار وذَمَّهم الله تعالى لأنهم أغلقوا أسماعهم وعقولهم عن قَبُول الحق، قال تعالى: {كلما ألقي فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير، قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزّل الله من شيء إن أنتم إلا في ضلال كبير، وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير، فاعترفوا بذنبهم فسحقا لأصحاب السعير}. فاحذر يا أخي أن تكون ضمن هذا الفريق القائل: {لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير}, وذلك يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنة ولهم سوء الدار.

واعلم يا أخي أن الله تعالى قد خلقك لعبادته وحده لا شريك له، قال تعالى: {وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون} [الذاريات]، لم يخلقك الله عبثا بلا هدف، وعبادته هي طاعته في كل ما يأمر به وكل ما ينهى عنه ليس صلاة وصياما فقط، ومما أَمَر به سبحانه الجهاد في سبيله وهو ذروة سنام الإسلام، ومنه جهاد هؤلاء الحكام الطواغيت الحاكمين بغير شريعة الإسلام, وهذا فرض عين على كل مسلم, واعلم أن الطريق إلى الجنة ليس خاليا من العقبات, بل هو طريق كله ابتلاء ومِحَن هكذا قال تعالى: {أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين} [آل عمران]، وقال تعالى: {ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلوا أخباركم} [محمد]، فالله تعالى يبتلينا بالكافرين ليعلم المجاهدين منا، ويبتلينا سبحانه بالكافرين وبضلالات أمثال هؤلاء الكهنة أصحاب البيان ليعلم سبحانه الصابرين الذين لا يصدهم عن سبيل الله هذه الضلالات وهذه الشبهات, وهذا هو طريق الجنة, وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (حُجِبَت الجنة بالمكاره) رواه البخاري.

وبعد...

فإنا نوصي أنفسنا والأخوة الأحبة وجميع المسلمين بتقوى الله تعالى في السر والعلن وبإصلاح ذات البين وتوحيد الكلمة، وبمقاطعة الحكومة الكافرة وأعوانها، وبمقاطعة الإنتخابات وعدم دفع الضرائب والجمارك إلا أن يضطر المسلم لذلك، ونوصي جميع المسلمين بالقيام بما وجب عليهم من جهاد هؤلاء الكافرين وبمعاونة المجاهدين وإن المجاهدين لن ينسوا كل من أساء إليهم من الجنود والكهنة والصحفيين والعملاء من داخل الصف الإسلامي.

قال تعالى: {وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم الرعب، يُخْرِبُون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين فاعتبروا يا أولي الأبصار} [الحشر].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الطبعة الأولى في شوال 1409 ه - مايو 1989
الطبعة الثانية في جماد الثاني 1412 ه - ديسمبر 1991

نصيحة

هذه النشرات يا أخي المسلم تحتوي على علم نافع بإذن الله تعالى، فنحن لا نذكر قولا إلا مؤيدا بالأدلة الشرعية ولله الفضل والمنة، ونريدك أن تلتزم بهذا المنهج حتى لا يخدعك قطاع الطريق إلى الله باسم الدعوة إلى الله.

فاجتهد يا أخي أن تنشر هذه النشرات بين إخوانك ومعارفك وسائر المسلمين عملا بوصية النبي صلى الله عليه وسلم: (بلغوا عني ولو آية) رواه البخاري، وقال صلى الله عليه وسلم: (ألا ليبلغ الشاهد الغائب) متفق عليه. فتكون قد حزت يا أخي ثواب نشر العلم، وقد قال صلى الله عليه وسلم: (من دل على خير فله مثل أجر فاعله) رواه مسلم، وقال صلى الله عليه وسلم: (لأن يهدي الله بك رجلا واحدا خير لك من حمر النعم) متفق عليه. واعلم يا أخي أن نشرك لهذه النشرات هو جهاد في سبيل الله تعالي، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم) رواه أبو داود بإسناد صحيح.

وجزى الله كل من ساهم في نشر هذه النشرات خيرا كثيرا. آمين.